

الاقتصاد الفلسطيني وأهمية البعد العربي للتنمية

الدكتور محمد مصطفى

رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني

الجامعة الأميركية في بيروت - الوسط هول

الاثنين ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠

السادة رئيس وأعضاء مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية

السيدات والسادة،

أود أولاً أن أعبر لكم عن مدى سعادتي بوجودي معكم في هذا اليوم ضمن ندوة برهان الدجاني.

● فالمرحوم برهان الدجاني شخصية فكرية وثقافية واقتصادية فذة، أكن له شخصياً كل الاحترام والتقدير على إنجازاته.

● أما مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فهي مؤسسة عزيزة على قلوبنا جميعاً نظراً لطبيعة المهمة التي تقوم على تحقيقها بمهنية عالية وبأسلوب علمي ووطني حريص، فهي تصر دوماً على تناول القضايا الاستراتيجية حتى وإن صاحب ذلك جهداً مضاعفاً.

● وأخيراً فإن انعقاد هذه الندوة في بيروت وفي الجامعة الأمريكية بالذات، يعطي هذا الحدث مذاقاً خاصاً بالنسبة لي.

لكل ذلك، أود أن أوجه شكري العميق لمجلس الأمناء ولجميع العاملين في مؤسسة الدراسات الفلسطينية لتوجيه الدعوة الكريمة للقائكم.

سأركز في حديثي اليوم على طبيعة جهود التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وآفاقها.

وستتكون مداخلتي من أربعة أجزاء:

- سأحدث في البداية عن طبيعة أهداف جهود التنمية الاقتصادية الحالية.
- سأقدم بعد ذلك عرضاً مختصراً للملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية منذ الاحتلال.

- سأستعرض في الجزء الثالث التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق تنمية مستدامة في الوضع الراهن.
- أما في الجزء الرابع ، فسأتحدث عن الحاجة للتأسيس لرؤية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وأعرض الدور الذي يقوم به صندوق الاستثمار الفلسطيني للمساهمة في تحقيق هذه الرؤية والبعد العربي الضروري لها.

سأبدأ أولاً بالحديث عن طبيعة أهداف جهود التنمية الاقتصادية الحالية

بشكل عام نحن ندرك أن الاحتلال الاسرائيلي ينفذ استراتيجية ثنائية الاهداف، وهما:

- الهدف الاول : القضم التدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الاستيطان بهدف خلق واقع على الأرض يمنع إمكانية قيام الدولة المستقلة ذات السيادة.

- الهدف الثاني: الإضعاف الكبير للاقتصاد الفلسطيني بوسائل مختلفة بهدف اضعاف الإرادة الوطنية في الصمود ومقاومة الاحتلال.

- لذلك، الهدف المباشر لجهود التنمية الحالية هو بناء اقتصادي وطني مستدام (مستقل) عن الاقتصاد الاسرائيلي، منافس، يكون للقطاع الخاص دور قيادي فيه للوصول إلى طبقة وسطى قوية ومؤثرة وتتمتع بمستوى دخل جيد.
- الهدف العام: أن تصبح التنمية مكون مهم للنضال الوطني ودعم صمود المواطن وشد عزيمته حتى يستطيع المساهمة في مقاومة الاحتلال.

● قد يقول البعض أن التنمية الاقتصادية غير ممكنة تحت الاحتلال وأنه من غير الممكن تحقيق انجاز حقيقي في هذا المجال قبل تحقيق الاستقلال السياسي، وبالرغم من أن هذا القول صحيح من حيث المبدأ؛ إلا أن حقيقة الوضع على الأرض توجب البحث عن منافذ مهما كانت صغيرة لتحقيق كل ما يمكن تحقيقه.

- لكن، يجب أن يكون واضحاً للجميع بأنه ليس لدينا أية أوهام عن حجم التحديات الموجودة، والناجمة عن الاستراتيجية الاسرائيلية التي لم تقدم بعد ما يثبت حسن نواياها نحو رغبتنا في تحقيق الاستقلال والرخاء لشعبنا.

- من ناحية أخرى، فهناك فهم واضح بأن التنمية وحدها غير قادرة أن تكون بديلاً عن انجاز الاستقلال وإقامة الدولة.

ثانياً: الملامح الأساسية للتنمية الاقتصادية منذ الاحتلال:

- عمل الاحتلال منذ قيامه في عام ١٩٦٧ على منع الفلسطينيين من بناء اقتصاد وطني مستقل ومنتج، ونفذ الاسرائيليون ما يمكن وصفها بسياسة الدمج الانتقائي - دمج الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي من خلال السيطرة على مقوماته وموارده من ناحية ومن خلال ربط التجارة الفلسطينية بسياسته وحاجته.
- هدفت سياسة الدمج الانتقائي إلى التغلب على التحدي السكاني الفلسطيني من خلال تحسين دخل الفرد مع تقليل قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستقلال عنها.
- وأصبح النمو الاقتصادي الفلسطيني معتمداً على متطلبات السوق الاسرائيلية بدلاً من احتياجات النمو الفلسطينية.

- كما أصبح النمو الاقتصادي الفلسطيني معتمداً على الوصول إلى سوق العمل والمنتجات الاسرائيلية بدلاً من الاعتماد على الأسواق المحلية والعربية والأجنبية.
- أدى الاعتماد الكبير على سوق العمل الاسرائيلية إلى جعل حجم العمالة المستخدمة في اسرائيل عامل مهم في تقرير مستوى الدمج والانفصال بين الاقتصاديين وكذلك في تحديد مستوى الدخل ودرجة الرفاه لدى الفلسطينيين.
- بلغ حجم العمالة في اسرائيل قبل السلطة ثلث القوة العاملة وانتجوا ربع إجمالي الدخل القومي وارتفع مستوى دخل الفرد الى الضعف.
- بعد قيام السلطة الوطنية، استمر الجانب الاسرائيلي في السيطرة على المقومات الأساسية للاقتصاد ومنها الجزء الأكبر من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى والمعابر، وبالتالي حركة تنقل البضائع والأفراد.
- كما استمر ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي من خلال اتفاقية جمركية تخدم الأهداف الاسرائيلية أولاً، توحد الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، وتضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي.
- وبالرغم من زيادة حجم الاستثمار مع قيام السلطة، وكذلك نمو القطاع المالي وقطاعات أخرى بنسبة حوالي ١٥٠٪ خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، فقد اتسم النمو بالتقلب، وظل مرتبطاً بمدى القدرة على الوصول إلى الاقتصاد الاسرائيلي، ولم يستطع حل مشكلة التشغيل بشكل كبير، وإن كان قد بدأ في التعامل معها، خاصة من خلال التوظيف في القطاع العام.
- زادت الأمور سوءاً بعد الانتفاضة الثانية حيث انخفض مستوى دخل الفرد بنسبة الثلث، وأصبحت ربع القوى العاملة عاطلة عن العمل وأصبح النصف يعيش تحت خط الفقر.

● ولكن، بدأت الأمور في التحسن منذ عام ٢٠٠٧ بحيث تحسنت أغلب المؤشرات، خاصة في الضفة الغربية وساء الوضع في قطاع غزة نتيجة الحصار الظالم.

- وصل معدل النمو عام ٢٠٠٩ إلى ٨٪، ومن المتوقع استمراره على هذا المستوى في السنوات القادمة.

- انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية من ٢٥٪ إلى ١٥٪ بينما زاد في غزة.

- زادت التسهيلات البنكية بنسبة ٣٠٪ وعدد المؤسسات والشركات المسجلة بنسبة ٣٨٪.

● ويعود هذا التحسن بشكل عام إلى عدة أسباب أهمها:

- تحسن ثقة المستثمرين نتيجة تحسن الوضع الأمني والقانوني.

- التخفيف الجزئي للقيود الاسرائيلية.

ولكن، لا يزال المحرك الرئيسي للنمو هو المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية.

● وبالرغم من هذا التحسن، يبقى النمو الاقتصادي المستدام غائباً، وما زال هناك حاجة إلى إحداث تغييرات كبيرة في السياسات الهادفة إلى زيادة الاستثمارات الخاصة، ولا سيما في القطاعات الانتاجية، والعمل على حل مجموعة من المعوقات الرئيسية التي لا تزال تمنع استدامة هذا النمو..

وهذا ما سأعرض له في الجزء القادم من كلمتي.

ثالثاً: التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة

● لا شك أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين يتطلب تخطي مجموعة

من التحديات أهمها الخمسة التالية:

١. الاحتلال الإسرائيلي: وهو السبب الأكثر تدميراً لنمو الاقتصاد الفلسطيني ، والعائق

الرئيس أمام أية آفاق تنموية محتملة.

■ فالسيطرة على الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض والمياه

والأجواء والمعايير لا تزال قائمة؛

■ بالإضافة إلى منظومة القيود والتصاريف التي تدعم نظام الاحتلال والتي تحد

من مقدرة الفلسطينيين الوصول إلى المدخلات الأساسية اللازمة لإنتاج وصيانة

رأس المال، في الوقت الذي تحد فيه أيضاً من فرص تصدير المنتجات

والخدمات إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية.

■ لذلك، ليس هنالك بديل عن وضع حد للاحتلال وإنهائه في الضفة الغربية

وقطاع غزة من أجل السماح للفلسطينيين من تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية

الكاملة.

٢. الاعتماد على المساعدات الدولية: يرجع جزء كبير من النمو الاقتصادي الفلسطيني

الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية إلى الانفاق الحكومي، والذي اعتمد

أساساً على التمويل من الجهات المانحة. ووفقاً للبنك الدولي، فإن المساعدات

الحالية تصل إلى مستويات أكثر من ١٠٠٪ من إجمالي تكوين رأس المال، و ١٠٠٪

من الانفاق الحكومي، وأكثر من ٢٠٠٪ من الصادرات. ولذلك، فنحن بحاجة إلى

إيجاد مصادر بديلة للإنفاق الحكومي في فلسطين تنشأ عن قيام قطاع خاص صحي

وحيوي.

٣. أشكال متعددة من الاعتماد على إسرائيل: لا تزال عناصر حيوية في الحياة

الاقتصادية الفلسطينية تعتمد بشكل أساسي على إسرائيل:

أ. ما يقارب من ٩٠ ألف عامل فلسطيني، أي ما نسبته ١٥٪ من القوى العاملة الفلسطينية، تعتمد على سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية حتى الآن.

ب. كما تواصل إسرائيل سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية؛ فحصة إسرائيل من صادرات الضفة والقطاع هي أكثر من ٨٠٪ والواردات حوالي ٩٠٪.

ج. كما لا تزال العملة الإسرائيلية عملة قانونية في الضفة والقطاع، مما يجعل الفلسطينيين معتمدين على السياسة النقدية الإسرائيلية والتي تعتمد بشكل حصري على التفضيلات الإسرائيلية الاقتصادية، دون أي اعتبار للمصالح الاقتصادية الفلسطينية.

د. وأخيرا، تسمح اتفاقات أوسلو لإسرائيل بجمع الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة على الواردات الفلسطينية من دون توفير آلية لضمان تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية، وقد ساهم هذا الأمر في أن يكون للسلطات الإسرائيلية سيطرة كبيرة على المقدرات الفلسطينية في بعض المراحل.

٤. قطاع عام متضخم: إن حجم القطاع العام الفلسطيني هو حجم هائل (أكثر من ١٥٠,٠٠٠ موظف)، فحوالي ٢٠٪ من قوة العمل الفلسطينية تعتمد على الوظائف الحكومية. وتُشكل فاتورة الأجور العامة حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، مما يتسبب في خلق ضغوط مالية كبيرة على السلطة الفلسطينية، ويشكل عائقا كبيرا على الانتاجية العامة.

هـ. قطاعات انتاجية غير متطورة: منذ الاحتلال الإسرائيلي، تم تشكيل طبيعة

النشاطات الاقتصادية بحيث تتلاءم وطبيعة العلاقة مع إسرائيل، فالإنتاج الفلسطيني موجه بشكل كبير نحو تقديم منتجات رخيصة الثمن وذات قيمة مضافة منخفضة موجهة للاستهلاك الإسرائيلي أو لإعادة التصدير، فضلاً عن التخصص في توفير العمالة في القطاعات الأقل إنتاجية كالبناء والزراعة. وبالتالي، فإن هذه العمالة المتدنية المهارة لا تكتسب الخبرة في قطاعات ذات قيمة مضافة، مما يؤثر سلباً على تحسين نوعية العمل والقدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية بوجه عام.

- توضح هذه المجموعة من التحديات أن عملية التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي أمر في غاية الصعوبة.

- كما توضح أهمية البحث عن وسائل جديدة لكسر القيود المفروضة والانطلاق نحو إعادة احياء الاقتصاد الفلسطيني وبناءه على أسس جديدة.

رابعاً: التأسيس لرؤية جديدة للتنمية الاقتصادية

- تتمثل الرؤية الجديدة في ضرورة بناء اقتصاد وطني مستدام يكون للقطاع الخاص دور ريادي فيه ويقوم على إطلاق ورعاية محركات نمو اقتصادية بديلة لتلك التي كرسها الاحتلال.

- تهدف هذه الرؤيا إلى دعم صمود المواطن من خلال خلق فرص عمل خاصة للشباب الفلسطيني ذوي الكفاءات والخبرة العالية في الشركات الخاصة.

- كما تهدف إلى رفع القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية في القطاعات الانتاجية ذات الميزة النسبية من خلال رفع نسبة القيمة المضافة فيها.

- تقوم الحكومة الفلسطينية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بدور مهم في بناء المؤسسات والأنظمة اللازمة لإنجاح مثل هذه الرؤيا.
- لكن، لا بد من مبادرة أخرى تستطيع القيام بقيادة عملية التحول الاقتصادي من خلال تنفيذ برنامج للاستثمار في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية الواعدة.
- من هذا المنطلق، جاء البرنامج الاستثماري الوطني الذي يقود تحقيقه اليوم صندوق الاستثمار الفلسطيني بالشراكة مع مجموعة من الشركاء الاستراتيجيين الفلسطينيين والعرب والأجانب حجمه حالياً ٢ مليار دولار ومن المتوقع أن يصل الى ٤ مليارات خلال خمس سنوات.

• الأهداف الأساسية لبرنامج صندوق الاستثمار تتلخص فيما يلي:

(١) خلق فرص عمل جديدة ومستدامة في القطاع الخاص لتقليل الاعتماد على

القطاع العام وسوق العمل الاسرائيلي:

■ الهدف إيجاد مائة ألف فرصة عمل خلال ٥ سنوات.

■ برنامج الاستثمار العقاري والسياحي (مثالاً).

(٢) السيطرة الفلسطينية على استخدام وتنمية الموارد الطبيعية الفلسطينية:

■ الوطنية (مثالاً).

■ الأغوار والبحر الميت (مثالاً)

(٣) نقل الخبرة والمعرفة الاقليمية والدولية إلى فلسطين، لرفع مستوى الانتاجية

وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية.

■ صندوق النمو الفلسطيني (مثالاً).

■ ضمان القروض للشركات الصغيرة (مثالاً آخر)

■ برنامج أساسيات (مثالاً آخر)

٤) جذب المستثمرين العرب والدوليين من خلال المشاريع المختلفة (أبراج كابيتال،

قطر للاتصالات، الراجحي-الارض القابضة، IFC، CCC، OPIC)

٥) المساهمة في إعادة عدد كبير من الخبراء الفلسطينيين من الخارج إلى الوطن

للمساهمة في تنفيذ هذه المشاريع.

● الصندوق لا يعمل وحده في هذا المجال، هناك عدد كبير من الشركات الفلسطينية

العاملة بشكل ملفت، وهناك سوق مالي ناشط فيه (٤٠) شركة مدرجة وحقق مؤشر

القدس نتائج مالية جيدة.

● لكن، المشاركة العربية في تحقيق هذا الرؤيا وتمكينها أمر في غاية الأهمية كذلك.

- لا بد من استعادة العمق العربي للاقتصاد الفلسطيني لإنجاحه وفصله عن

الاقتصاد الاسرائيلي.

- من ناحية أخرى، يوجد في السوق الفلسطينية فرص كبيرة للاستثمار في

قطاعات هامة وتحقيق عائد مالي كبير.

- السوق العربي مهم جداً للمنتج الفلسطيني

● حجم الواردات العربية ٦٠٠ مليار في عام ٢٠٠٩

● يمكن مضاعفة حجم الصادرات الفلسطينية للعالم العربي. أعطي مثالا عن الأردن

حيث زاد حجم الصادرات الاردنية من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى حوالي ٥

مليار دولار عام ٢٠٠٩ (حوالي عشرة أضعاف).

مقابل زيادة حجم الصادرات الفلسطينية بأقل من الضعف (من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون

دولار خلال نفس الفترة).

- بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تنسيق برامج التنمية والاستثمار على مستوى المنطقة خاصة في القطاعات الصناعية، والسياحية، والصحية والبنية التحتية مما يعود بالفائدة على الجميع.

وفي الختام:

- التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية مهمة جداً وخاصة في هذه المرحلة السياسية الحرجة.
- على الرغم من كل التحديات، أعتقد أن الجلوس والانتظار لكي يزول هذا الاحتلال لوحده هو أمر غير مقبول، والخيار الأكثر منطقية هو الاستفادة من الفرص الصغيرة التي توجد اليوم وتفعيلها لوضع الأساس السليم للنمو الاقتصادي المستدام وبناء المستقبل في فلسطين.
- إن النجاح يتطلب الشجاعة وكذلك الثقة بأن مثل هذا العمل سيحدث فرقاً هائلاً في نهاية المطاف مما يجعل إرادة الفلسطينيين ستسود على إرادة المحتل، وهذه ليست بالمهمة السهلة. وسيكون من الصعب ترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة. لكن كلما تأخر البدء بهذه الجهود، كلما كانت الجهود المطلوبة أكبر.
- ونحن في صندوق الاستثمار بادرنا للعمل في تحقيق رؤية جديدة للتنمية في فلسطين ونفخر بمجموعة المستثمرين العرب والأجانب الذي أخذوا القرار بالشراكة معنا، ونأمل أن يلعب المفكرون ورجال الأعمال العرب والإعلاميين العرب دوراً في دعم وتوضيح هذه الرؤية.
- البعد العربي في تحقيق هذه الرؤية مهم جداً، إذ يتعين على العرب والفلسطينيين العمل على إعداد وتنفيذ السياسات والمبادرات الاستثمارية لتعزيز العلاقات

الاقتصادية والمشاركة في إيجاد حلول طويلة الأمد لمشاكل الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي تواجهه.

- بالطبع، فإن التنمية الاقتصادية لن تستطيع وحدها تحقيق الرخاء والسلام، فالقضية سياسية أولاً، ولا بد من حل سياسي لها، فليس هنالك بديل اقتصادي للاستقلال والسيادة. ولن تستطيع التنمية الاقتصادية بغض النظر عن درجة نجاحها أن تثني عزم أبناء شعبنا في تحقيق الاستقلال والحرية. وشكراً.